

البيع الفاسد نظيره مكاتب اشترى ربه منه فسد بها
ما لم يخل له وديها فان ولدت منه ما فاسدا فان
ما لا عن وفاة اعتدت لقواته امه وقام الولد ففاسدا
وتبها على حرمه وعنفنا عند الاداء وكذا الماتت تبعا
وتصل عن ام الولد وان كانت الاولى باقية خلاف المنكر
وتد اطلاق في الاول خاصة وكذا فيما يجده من اول
السات من ولادته وجم نعتم في اخر جزء من اسراء
حيونه وظهور فساد نكاحها وعليها عده الفرقة ان كان
دخل بها وعده الوفاة لا ويب الولد وتداخلان ولو لم تله
باعتت منكوبه من امه والى بنته امه ولد
منه طهرت من نكاحها لا يحتمل نكاح زوجها غير
فان امه من نكاحها فاعده امه ام الولد
وحكم النكاح ما من نكاح النكاح

من عدوا يقين من الملك الواجب وان غيبه
الشيوع في الواجب ومنها وان ولد نكاح الكرم
الولد من الواجب من الواجب وعندهما طهرا
من ما بين جزاء وجزء لكن جزاء من الوسيط وجزان من عفا
بغيره له اربعون شاه نصفها عاوى ونصفها ثمان
بغيره اقول عشرة ثمان بحسب عند اي حنيفه واي سب
رعي الله عنها ثلثة اربع شاه ثمانية وعندهم بحسب نصف
من ووسط وربع من عجا ونصف العجاى تابع عند له
بدون في اقاله اجد تسمينه قيمتها خمسون وقمه
الناقي عن عفا من الفقه الى عطا ما به تجر حتمه
فان روى شمس لتكون مثل نبي من افضلها فان هلك
الشيوع منها اجد عفا مقداره بقدرها وعندهم
وجه الله من شرط جزاء من حتمه من الحجة المفدرة على

115